

وزارة العدل والأمن العام النرويجية توقع إتفاقية بمبلغ 479,616 دولار مع المنظمة الدولية للهجرة لتعزيز الحماية والوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية في السودان

بيان صحفي



13 ديسمبر 2016 – وقعت وزارة العدل والأمن الداخلي النرويجية والمنظمة الدولية للهجرة إتفاقية بمبلغ 4 مليون كرونة نرويجية (479,616 دولار أمريكي) لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع "تعزيز الحماية ورفع الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية في السودان". وسيسهم هذا المشروع، ومدته سنة واحدة، في تعزيز حماية المهاجرين عن طريق تحسين فرص حصولهم على الخدمات وتشجيع البدائل للهجرة غير النظامية.

وقد ظلت المنظمة الدولية للهجرة تنفذ هذا المشروع بدعم سخّي من وزارة العدل والأمن العام النرويجية خلال السنوات الثلاث الماضية. وتُمثل هذه الإتفاقية بداية المرحلة الثالثة في هذا المشروع الذي يتم تنسيقه بواسطة مركز موارد واستجابة المهاجر الذي أسس في العام الماضي في الخرطوم بوصفها مدينة عبور أساسية لتدفقات الهجرة المختلطة والمهاجرين غير النظاميين. والمركز هو الأول من نوعه في السودان، ويوفر للمهاجرين إمكانية الحصول على طائفة من الخدمات في موقع واحد مثل المعلومات والإرشاد حول مخاطر الهجرة غير النظامية، والخدمات الطبية والدعم النفسي، والعودة الطوعية المدعومة وإعادة الإندماج إلى بلدانهم الأصلية.

وقد صرّح السفير النرويجي في السودان، السيد/ بارد هوبلاند، في حفل التوقيع الذي تم امس، أن "التائج المرهلتين الأولى والثانية تعكس أهمية هذا المشروع ومدى الحاجة له. ويسرني أن أعبر، نيابة عن وزارة العدل والأمن العام النرويجية، عن سعادتنا لاستمرار التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة فيما يخص هذا المشروع".

كذلك عبر السيد/ ماريو ليتو مالانكا، رئيس بعثة المنظمة في السودان، عن تقديره لهذه الشراكة المتواصلة قائلاً: "هذا المشروع هام لأنه يُخاطب بيئة الهجرة الفريدة والصعبة في السودان التي تتسم بتدفقات الهجرة المختلطة، وفرص الهجرة النظامية المحدودة، وتحديات إدارة الهجرة العديدة. ويستخدم المهاجرون حالياً وسائل غير نظامية، كما يستخدمون السودان كمعبر للوصول إلى البلدان المقصودة. وتزداد الآن الهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر وتهريبهم من شمال أفريقيا، عبر مسار وسط البحر الأبيض المتوسط، إلى أوروبا، مما يُركز الإهتمام الدولي على معاناة واحتياجات المهاجرين ذوي الهشاشة".

وسيستمر تنفيذ المشروع في شراكة وثيقة وتنسيق مع وزارة الداخلية السودانية، ومعتمدية اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومقدمي الخدمات المحليين والمنظمات غير الحكومية في مجال الإحالات.